

## مقدمة عامة

### أ. علاقتي بالتاريخ

ربما دهش بعض من يعرفون طبيعة دراستي في مجال الدراما والنقد المسرحي، قبل أن يصلوا إلى الجزء الثاني من هذا الكتاب ليجدوا نص دراما «أيام صعبة من عمر الثورة»، حينما يجدون اسمي مقترنًا في الكتاب نفسه بثلاث دراسات نظرية متفاوتة بعنوان «قضايا في تاريخ مصر الثورة»، فقد يتساءلون وما علاقته بالتاريخ والتأريخ؟. ولهؤلاء أقول إن علاقتي بالتاريخ وثيقة الصلة بالمنهج النقدي الذي اتبعته في مجمل دراساتي الأكاديمية، وبالرغم من ذلك لا اعتبر نفسي مؤرخًا بطبيعة الحال، ولا يشغلني التأريخ من قريب أو بعيد. ولكن التاريخ ليس حكرًا على من يتخصصون فيه أكاديميًا، ويظل «مادة» قابلة للاكتشاف وتشديد ما يعتبر البنية الكبرى اجتماعيًا واقتصاديًا، التي يمكن دمج البنى الدرامية فيها وتفسيرها في ضوءها وفق مفهوم التجاوب بينهما. والمؤكد أن علاقتي بالتاريخ لم تكن نتيجة اهتمامي بمنهج البنيوية التوليدية الذي أسسه «لوسيان جولدمان»، ولكن العكس يكاد يكون صحيحًا، فارتباطي بهذا المنهج إن هو إلا نتيجة لعلاقة أكثر رسوخًا وتأصلًا بالتاريخ. إلا أنني لا أستطيع أن أحدد بالضبط متى تملكني الاهتمام بالتاريخ عامة والمصري خاصة، ولكنه يرجع إلي فترة باكرة من حياتي التعليمية، حيث المرحلة الابتدائية. ولا شك أن تجذير اهتمامي بالتاريخ إلي هذه المرحلة يعود إلي ذلك الدرس الذي عشته وقتئذ دون أن يخلو من معاناة وألم وأسف في الوقت نفسه، ومازلت أذكره واستخلص منه العبرة، بعدما فارقتُه - بحكم الزمن - الآلام.

ففي أحد سنوات المرحلة الابتدائية كنت أدرس ثورة ١٩١٩، وكلفتنا الأستاذة «هدى» - التي أذكر أسمها جيداً - بإعداد إجابة على عدة تساؤلات تتعلق بها، وتملكتني رغبة عارمة في أن أستزيد فوق ما يقدمه كتاب المدرسة في إطار المنافسة غير الخافية بيني وبين زملائي وقتذاك. ولكن من أين المعلومات؟، وتنهت حواسي إلى أن أبي - رحمه الله - فقد كان يحرص على قراءة جريدة الأهرام ويشترها يوريا، وكنت أسمعته يتحدث عن «سعد زغلول» و«مصطفى النحاس»، وعن وقائع كثيرة جرت قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وكم كنت أنصت بشغف لهذه الأحاديث، فقلت في نفسي: إن أبي - إذن - هو مطلبي لما أبتغيه من زيادة معرفية. وعرضت عليه الأمر في إلحاح حتى يجد الرقت الذي يجلس فيه إليّ، ويفيض بما عنده، إلي أن فعلها في يوم أجازته، وأخذت أدون وراءه ما يقول. وأعددت في زهو بالغ وثقة متناهية إجاباتي على الأسئلة المطروحة، وكلي يقين أني ضربت منافسي بالقاضية، وسلمت كراستي «للأستاذة»، وحين أعادتها فوجئت بأنني حصلت على ثلاث درجات من عشرة، وإذا بي أغرق في ابكاء، بينما يعتصرني الألم وتميدي الأرض دهشة من النتيجة غير المتوقعة. وما أن رجعت بيتي واستعدت شيئاً من الهدوء، واستجمعت طاقة التحدي، حتى مزقت أوراق الإجابة القديمة من الكراسة، وتركتها جانباً، ومن ناحية ثانية رحمت ألتهم كتاب المدرسة، وكتاباً آخر خارجياً، وأعدت كتابة الإجابات، وفي الصباح بحثت عن الأستاذة «هدى» وأعطيتها الكراسة معتذراً عن التأخير، فربتت على كتفي ونظرت في عيني نظرة جعلتني أطرق بالطبع خجلاً، وأدركت أن حجة التأخير لم تجز عليها، ولكنها - بحس تربوي كان سائداً تقريباً بين مدرسي هذه الفترة - لم تشأ أن تؤنبي أو ترفض تسلم كراستي وتعيد النظر فيها، وكانت النتيجة أن منحت إجاباتي الجديدة تسع درجات من عشرة، فتنفست الصعداء، بينما الدرس الحقيقي يتزايد وضوحاً وترسيخاً في أعماق قلبي.

امتنعت بعد هذه الواقعة كلية عن طلب أي معاونة ممكنة من أبي في حياتي التعليمية، وإن كنت لم أمتنع عن الإصغاء لما كان يجود به من حكايات يحسب أنها تاريخًا. وطالما عمدت وقتذاك إلي الإجابتين اللتين كانتا بين يدي عن الأسئلة نفسها، وكنت أحاول المقارنة بينهما، لأجد إجابة أسئلة أخرى: لماذا ضيعتني إحداهما، ومنحتني الثانية الامتياز؟، كانت هناك فروقًا واضحة بينهما، ولكن هل كانت المعلومات التي استقيتها من أبي صحيحة أو خاطئة؟. وظلت تشغلني هذه المسألة كلما تقدمت بي سنوات التعليم، وتزايدت قراءاتي وتنوعت، بينما اختفت الأوراق القديمة بتبدل أماكن الإقامة، وإن لم تنمحي من الذاكرة. وأدركت أن هناك فروقًا بين مصادر المعلومات والمراجع، وأن بينها ما يعد ثانويًا، وما يعد أوليًا، وبينها ما لا يمكن اعتباره مرجعًا بأي حال من الأحوال، إلا من قبيل الترخيص العلمي والابتدال. وأدركت أن هناك مجالات للتاريخ، وتعدد في ألوان الكتابة ورؤى الوقائع نفسها، فيعاد إنشاؤها في كل رؤية على نحو مختلف.

وأدركت قبل هذا وذاك، أن هناك فارقًا جوهريًا بين رؤية «عامة الناس»، ورؤية الباحث المدقق. فعامية الناس يشكلون وقائع التاريخ غالبًا من الشائعات، والشهادات المتبورة أو الجزئية، والحكايات المتناقلة على الألسن، وقد يكون مصدرها خادم أو خادمة، أو سائق سيارة لأحد وجوه المجتمع أو رمز من رموز الحياة السياسية، ولا يخلو الأمر من أخيلة ترتق هنا وتمزق هناك، وتضيف إلي هذه الواقعة وتتنزع - عمدًا أو غفلة - من تلك، فإذا بالتاريخ يتشكل من الأوهام والأحلام والهواجس السياسية، أكثر مما يتشكل من الحقائق الموثوق بها. ولعل هذا ما جعل «السير الشعبية» لعنترة وأبي زيد الهلالي مثلاً، مجالاً للدراسة أبعد ما يكون عن التاريخ رغم امتلائها بما يمكن أن يعد تاريخًا؛ لأنه التاريخ الذي أضفاه «الخيال الشعبي» عبر الأجيال المتعاقبة، على حقائق قليلة. أما رؤية «الباحث المدقق» التي

يمكنها أن تمتد في بطون الكتب، فتستدعي «التوثيق» غالبًا، والوعي بالمسئولية، والقراءة المنهجية المتأنية، والموضوعية في التحليل، والمقارنة بين مختلف الآراء الممكنة، وإن لم يستطع كل أولئك أن يخفي مفهوم «الأيديولوجيا»، ودوره في قراءة المادة وصياغتها، بل وتحديد الهدف منها.

وعلى أية حال، كنت كلما التمسست غرامي بالتاريخ، تفتح أمامي عيني بوصفه وعاءًا للحياة يشدها إليه بمكوناتها ووقائعها وأبعادها العديدة، سواء أكانت الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، أو نفسية بما تنطوي عليه من أمزجة فردية أو جمعية. ووجدتني أهتم بهذه المجالات جميعًا، كلما شغلت بالحياة وبمحاولة فهمها وتفسيرها، ولا غرو أن تقودني هذه الاهتمامات جملة إلى «الدراما»، وأسعدني الحظ أن وجدت من بين أساتذتي في هذا المجال «د. فوزي فهمي». وقد كان هذا الأستاذ الجليل يستوعب اهتماماتي العديدة، كسياقات تدمج فيها «الدراما» بما يعيد رؤيتها وتفسيرها في الوقت نفسه ولم يكن يجنح - مثل كثيرين - إلى الفهم الذي اعتبره ضيقًا للموضوعية النقدية، فيغلق الدائرة على العمل الفني أو الأدبي ويعزله عن أي عالم آخر ممكن خارجه، بحجة استقلاليته الكاملة بصفته موضوعًا متخيلاً ومكتملاً في ذاته. وشعرت - على نحو تزايد عمقًا مع الأيام - منذ اللحظة الأولى التي سمعته فيها أستاذًا، بضرب من التجاوب معه، الأمر الذي قادني - ورغما عني أحيانًا - إلى المقارنة بينه وبين غيره من الأساتذة الذين فرضهم عليّ جدول الدراسة. وحين بدأت إعداد أطروحتي لنيل درجة الماجستير، ومن بعدها «الدكتوراه»، كنت على يقين أن «د. فوزي» هو الوحيد الذي يمكنني قبول إشرافه؛ لأنه الوحيد الذي كان يمتلك - من وجهة نظري على الأقل - بين مختلف الأساتذة المحتمل إشرافهم، وعيًا تتعدد جوانبه واهتماماته، التي يشغلني أن أدمج فيها «الدراما» وأراها من خلالها، دون أن يجبطني ويجهز على عقلي بأية آفاق ضيقة.

ولذا لم أرتض بديلاً عن «د. فوزي» مشرفاً على رسائل العلمية، رغم ما تلقيت من نصائح أحياناً وإغراءات أحياناً أخرى، بل وتهديدات مبطنة غالباً أو صريحة، وبرغم علمي بما أثيره من حساسيات نحوي نتيجة اختياري له وإصراري عليه. فقد كانت جملة واحدة منه ولو عابرة، تكفي لأن تثير ذهني وتدفعني للتقيب في بطون الكتب والمراجع، والبحث عما لا أجدته تحت يدي منها، فإذا عدت إليه يبادرنى ضاحكاً متسائلاً عن «الدكاكين» التي اضطرت لزيارتها وتحميل المتاع منها، وأجيبه دون أن ألمح منه جبيناً مقطباً، أو وجهاً ملولاً مستنكفاً، أو رد فعل يستنكر بضاعتي ولو كانت مغايرة، بل ألمح أفقاً فسيحاً وعقلاً مستنيراً، ونفساً تنطوي على مرب عميق الأثر، يشدني إليه بوعي، لا بغرام البلهاء الذين كانت تدفعهم نحوه مصالحهم التافهة غالباً.

## بهذا الكتاب

وقد كان هذا الكتاب الذي يسعدني أن أقدمه بين يدي القارئ العام، في بدايته مجموعة من الملاحق التي أرفقتها بأطروحتي لنيل درجة الدكتوراة، أي: أنه ثمرة من ثمار علاقة التلمذة على يد «د. فوزي»، وثمره من ثمار إبحاري في تاريخ مصر الثورة. فقد كان موضوع رسالتي: العلاقة بين «الأيدولوجيا» و«البنية الدرامية»، ويعتمد على نماذج تطبيقية مستمدة من عقد الستينيات الذي شهد أخصب فترات الإنتاج المسرحي، وكانت هذه النماذج تتوخى البحث عن الفروق بين ما كان منها قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧، مما كان يعلي - بطبيعة الحال - من شأن مفهوم التغيرات الاجتماعية وأثرها على «البنية الدرامية» بما تتمخض عنه من «أبطال» يكشفون عن وعي أيديولوجي متعين. وكان المنهج - كالعادة - يستدعي الغوص لا في تيارات فكرية وأيديولوجية عديدة فقط، بل في مادة تاريخية متنوعة الأبعاد في محاولة لاستجلاء البني العميقة التي تنطوي عليها، واكتشافها، بما يربط بين الوقائع شديدة الاختلاف، ويفسرها في

الوقت نفسه. وكنت أدرك- من ناحية ثانية- أن مادة التاريخ التي يتعين عليّ الإبحار فيها وتنظيمها، متلاطمة الأمواج العنيفة، ممتلئة بالأضداد والتناقضات التي يستعصي التوفيق بينها، كما أنها مازالت حية سواء في خطابات الحياة اليومية، أو خطابات الإعلام مضفرة مع تحولات عميقة وحرارة في البنى الاقتصادية والسياسية، مما كان يستفز اهتمامي بها، حتى أنني اعتبرت حضور «الستينيات» في مثل هذه الخطابات، من مبررات البحث وموضوعه. لكن حضور عقد «الستينيات» برموزه السياسية ونموذج فعله الاجتماعي، على هذا النحو في الخطابات الأيديولوجية المعاصرة، كان يستدعي مرة أخرى مشرفاً في مثل تكوين «فوزي فهمي»، ولم يكن هناك سواه، لأبحر بين يديه في أمان، مستأنساً بإرشاداته، لا طغيانه.

والواقع أنني في غمار المادة التاريخية، التي تعين عليّ الخوض فيها، وجدت أن البنية الاجتماعية التي يتعين عليّ استخلاصها ودراستها، تقتضي مجموعة دراسات جانبية، كان من المستحيل إضافتها إليّ المتن، ومن المستحيل في الوقت نفسه الاستغناء عنها، وهكذا راح يتبلور الاتفاق بيني وبين «د. فوزي» على إجراء الدراسات وضمها في شكل ملاحق إلى الرسالة، وهي التي أقدمها للقارئ باعتبارها «قضايا في تاريخ مصر الثورة». فقد كان يتعين عليّ دراسة «هزيمة يونيو» باعتبارها النقطة الفارقة بين نماذج المادة التطبيقية، ولكن لم أكن أعني بالوقائع العسكرية، وما شهدته من قرارات واكتنفها من ظروف وتطورات، ولكن عنيت بمفهوم «مؤامرة المؤسسة العسكرية» للانقلاب علي الحكم، بقيادة «عامر» الرجل الثاني رأس المؤسسة فترة طويلة، منذ رقي ترقية استثنائية في أعقاب الثورة من رتبة «رائد» إلى «لواء» دفعة واحدة. إلا أن هذه المؤامرة كانت أحد نماذج الأفعال الكامنة في البنية السائدة، التي طالما أرهصت له ولوحت به، ويلتمس مبرراته - على مستواً آخر- مما يجري في أرض الواقع من تغيرات متفاوتة العمق في النظام

---

الاقتصادي نحو الاشتراكية، وأسلوب الحكم الذي كان يعتمد على تنظيم سياسي وحيد هو الاتحاد الاشتراكي، مما كان يقتضي دراسة الجذور المعرفية التي قدمت حلولاً للفكر الاشتراكي في أرضية التراث الإسلامي. ولكن قضية «مؤامرة المؤسسة العسكرية»، وقضية «الجذور المعرفية»، كانتا نظرحان على ذهني باستمرار سؤال العمق التاريخي، وسرعان ما توقفت عند أقرب عمق تاريخي ممكن، فوجدته في «أزمة مارس ١٩٥٤»، بمقدماتها ومساراتها وتداعياتها، حيث تتجمع مختلف الجذور الممكنة للبنية الاجتماعية/السياسية التي سادت في عقد الستينيات.

على هذا النحو تبيأت ضرورة دراسة القضايا الثلاثة التي يتناولها هذا الكتاب، ورأيت أن أبدأ بقضية «أزمة مارس» التي لم تكن مجرد صراع على «السلطة» بين «محمد نجيب» و«جمال عبد الناصر» أو رفاقه في مجلس قيادة الثورة، بل كانت - بما تكشف فيها من أفكار وأثير من قيم - مجالاً تكشف فيه آليات تولد موقع الأبوية العليا في خطاطة البنية العميقة، وما يحتمله من تنوع ممكن في القوى التي تشغله وتضطلع بوظائفه، ذلك الموقع الذي بات شاغراً باستبعاد الملك بعد بضعة أيام فقط من قيام الثورة. وقد لعبت الأسباب والظروف التي أدت إلى اختيار «نجيب» واجهة للثورة وقيادة لتنظيم الضباط الأحرار، دورها في تشكيل مشاعر الطرفين كل منهما إزاء الآخر، على نحو مكتوم حيناً وسافر حيناً آخر، خلال الأزمة، وبنيت بالتبعية فعلة أو ردة فعلة. فلم يكن «نجيب» القائد الفعلي للتنظيم ولا يعرف شيئاً عنه، وعن منهج عمله وعضويته وخططه، ولكن اختاره مجلس القيادة واجهة تتوافق معهم لما يتمتع به من سجايا شخصية من جانب، وتتوافق بشكل أكثر عمقاً - ولو مؤقتاً - مع شروط المؤسسة التي ينتمون إليها، وبعض شروط الموقع الذي أفرغوه بإزاحة الملك عنه، ليطلبوا به على العالم بمطالبهم التي غلب عليها الطبع التكتيكي، فهو بالنسبة لهم الأكبر سنّاً والأعلى رتبة. ولم تكن لنجيب فضيلة - بالنسبة لمن اختاروه قائداً لهم

وواجهة لثورتهم - إلا شجاعته في قبول المهمة التي رشح لها بما يكتنفها من خطر في حالة الفشل، تطولهم مثلما تطوله. ومن هنا كان الصراع بين الطرفين يكتسي طوال الوقت بشروط المؤامرة للانفراد بالسلطة، ونبش المستور، والبحث - في الوقت نفسه - عن مشروعاتها والتماس المسوغ القانوني والدستوري لها. ولما كان «ناصر» يشغل دائماً موقع الأبوية النائبة - البديلة «بصفته نائب الرئيس، أو مدير مكتبه، أو غير ذلك، بينما هو في الحقيقة رئيس التنظيم الملم بكل تفاصيله ومستوياته، فقد بدا صراعه مع «نجيب» صراعاً - على مستو آخر - مع موقع الأبوية العليا بما فيه من شروط أدت لاختيار «نجيب» من دونه، وتراجعته إلى الظل. وفي هذا السياق ألا يمكن اعتبار «مؤامرة المؤسسة العسكرية» بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بقيادة «عامر»، تنويحاً على صراع «ناصر - نجيب» في مارس ١٩٥٤، وألا يمكن اعتبار تكوين ما عرف بمراكز القوي في عقد الستينيات - في حقيقته - تكويناً للقوي الفاعلة في موقع الأبوية «النائبة - البديلة» بما يحتمله من وجوه ترشحها الأبوية العليا بديلاً له ونائبة عنه، خاصة، وأنها من العناصر نفسها التي أحاطت بناصر في تداعيات أزمة مارس؟.

ولكن في أزمة مارس - من ناحية أخرى - كمنت أسئلة «أسلوب الحكم» بما يستتبعها من مفهوم «النظام»، أو «النسق» الذي يحدد آليات التفاعل بين مواقع البنية ووظائفها الممكنة. وفي هذا السياق تداعت مع الأزمة عديداً من القوي السياسية، ولكل منها رؤية أيديولوجية لأسلوب الحكم وطموحاً لأن يسود على الآخرين وبتوظيفهم في إطار خططه الممكنة، ابتداءً من القوى الحزبية التقليدية التي مثلت البرجوازية العليا، بنزعتها الليبرالية وارتباطها بالغرب الرأسمالي وخبراتها الطويلة في الحكم بحسب دستور ١٩٢٣، مروراً بالإخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة، انتهاءً بتنوع الفصائل الماركسية، ولاسيما تنظيم «حدثو»، ولم تكن هذه القوي بعيدة عن تنظيم الضباط، بما انطوي عليه من تنوع أيديولوجي. وعلى هذا الأساس

اكتسب الصراع في أزمة مارس طابعًا أيديولوجيًا، لا يدور فقط على ثنائية «الديكتاتورية - الديمقراطية» في أسلوب الحكم، بل أيضًا على المضمون الاجتماعي / الاقتصادي الممكن أن تنطوي عليه هذه الثنائية نفسها. ومن هنا يتولد سؤال: كيف تعايشت هذه القوي على ما بينها من اختلافات وتناقضات ثانوية أو أساسية؟ وكيف تقاطعت وتناحرت بأفعالها، سواء في أزمة مارس، أو بعدها على نحو شغل بالنتيجة مواقع البنية ونموذج الفعل الذي يعيد إنتاجها في مسار الزمن.

ولما كان الصراع يستتبع أسلوب عمل يكشف عن قيم أخلاقية وأنهاط سلوك، ومرجعية في الحكم على الأمور وأداء الوظائف التي تشكل موقع ما في بنية لها موضوعيتها شبه المطلقة، كان ضروريًا دراسة نموذج الفعل الذي تشكل في «أزمة مارس» بتطوره، وما شهدته من تحالفات واتفاقات وجبهات، ومفاجآت غير منتظرة، أو خيانات وخيبة أمل أو غرت النفوس قليلاً أو كثيرًا، مما شكل في النهاية العمق المفترض في العلاقة بين القوي الاجتماعية / السياسية الفاعلة في الواقع التاريخي. وقد كان نموذج فعل التآمر في هذا السياق كاشفًا من ناحية ثانية، عن قيم «التواطؤ» التي تحكم العلاقة بين الأطراف على ما بينهم من تناقضات كامنة، بما تعنيه من اتفاق مرحلي وتوافق مؤقت، فلا يلبث أن يتكشف عن «غدر» أو «خيانة» الحليف، وتبادل الاتهامات المتنوعة والمتماثلة معًا. والواقع أن قيمة «التواطؤ» التي تكشفت في العلاقة بين قوى الصراع في أزمة مارس، ركز عليها منظور دراسة «مؤامرة المؤسسة العسكرية» بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، وكم بدا هذا «التواطؤ» مدهشًا ومثيرًا للانتباه، إذ أدى إلى طمس المسافة الموضوعية بين «الدولة» و«العزبة»، «المصلحة العامة» و«الغنيمة»، «العلاقات المؤسسية» و«العلاقات الشخصية»، وأفسد بالنتيجة أحلام التغيير الاجتماعي / الاقتصادي بأفاقه الاشتراكية.

غير أن قيمة «التواطؤ» بما انطوت عليه من سلب، وتولد عنها من هوان

الأهداف البراقة بما أفسدها، على نحو ما تكشفت في نموذج فعل التأمّر، سواء في أزمة مارس أو ما تلاها انتهاء بمؤامرة المؤسسة العسكرية في يونيو، هي التي نهت - على مستو آخر في القضية الثالثة - لأزمة الضمير الإسلامي عامة، تلك الأزمة التي تولدت في «الفتنة الكبرى»، وما شهدته من صراع بين «علي ابن أبي طالب» و«معاوية ابن أبي سفيان». فقد أسفرت هذه الفتنة بما جرى فيها من تواطؤ بعض كبار التابعين مثل «عمرو ابن العاص»، عن القضاء على «الخلافة الراشدة» في سياسات الحكم، وظهور الملكية الوراثية التي استندت إلى العصبية القبلية والتلويح بالمنافع، وإرهاب نزعة التملك. ولكن بقي «علي» رمزًا تاريخيًا ودينيًا معًا، لقوي التغيير الاجتماعي / الاقتصادي، بسجاياه الشخصية وأنماط سلوكه وسياساته، ونموذجًا - في الوقت نفسه - يجمع بين المفكر ورجل الدولة. فبعيدًا عن مذهب التشيع السياسي لعلّي وأبنائه من بعده، وتداعياته في التاريخ العربي / الإسلامي، ترجع إليه تيارات الزهد والتقشف والتصوف، والرضا - بالتبعية - بما يلبي حاجة الفرد وأهله، دون زيادة أو استغلال مكانة في التكالب على المنافع وأشكال التملك. ولا غرو أن بناء الاشتراكية في مجتمع الستينيات، كان أحوج ما يكون لإعادة تربية شخصية الإنسان في ضوء هذه الأبعاد الثقافية المستمدة من التراث والمستندة - في الوقت نفسه - إلى رمز مثل «علي»، بكل ثقله التاريخي والديني وعلاقة الدم التي تربطه بالرسول «صلعم». كما أن عليًا بنى في السياق نفسه نمط سلوك البطولة والفتوة والفروسية الذي يتجاوب مع فلسفة «الصعاليك»، ولا يعرف القعود دون الكفاح والاشتباك الإيجابي مع المجتمع وقضاياها الملحة، فيؤثر «الدروشة» السلبية. ومن ثم كانت الدراسة بحثًا عن الجذور المعرفية في التراث، للبطل الذي يعني بالتغيير الاجتماعي متوحدًا مع مبدأ العدل واعيًا بالقوى المضادة، وإن غفل - على نحو مفارق - عن يتواطأ معه ويظل شوكة بظهره.

## ج- أيام صعبة من عمر الثورة.

لكن بينما كنت مستغرقة في هذه الدراسات، مقلبةً عيني وانتباهي بين ما تحت يدي من مراجع ومذكرات، وأحاول أن أبني نموذج الفعل من المادة التاريخية، وأجلو آفاقه الفكرية وأقارن بينه وبين الأفعال الدرامية داخل التنوعات الإبداعية في عقد الستينيات، إذا بالصديق «أحمد عبد الجليل» يتصل بيّ ويلح على طلب لقائي لأمر هام. والتقيت به في منزلي وعلمت أنه مكلف من الأستاذ «عبد الرحمن نور الدين»- وكان وقتئذ رئيس إقليم القاهرة الكبرى وشمال الصعيد، في الهيئة العامة لقصور الثقافة- بإعداد احتفالية مسرحية بمناسبة مرور خمسين سنة على ثورة يوليو، وكان يريد أن أتعاون معه في التوصل إلى الشكل المناسب لها. ولما كنت تعاونت مع «أحمد» في أعمال سابقة سواء كدراماتورج أو مؤلف، وقام بإخراجها في كليات جامعة المنصورة، وفي فرق هيئة قصور الثقافة، ولما كنت- من ناحية أخرى- لا أحب أن أرفض له طلبًا بمقدري تحقيقه، ولا أحب أن أخيب ظنه بيّ، فلم أشأ أن أعتذر له بما يشغلني ويستنفد وقتي، خاصة أنني لم أتوقع أن التعاون المطلوب سيزيد عن «مشورة»، يمكن تقديمها، ومراجع الفترة مفتوحة الأبواب حولي.

وطرحنا للنقاش أشكال عديدة ممكنة للاحتفالية، بعضها كان قد طرقه في مناسبات أخرى ويمتلك من الخبرة الحرفية ما يجعله قادرًا بسهولة ويسر أن يلج في دروبها، ولكنه كان أرغب ما يكون عنها، لأنه يؤثر أن يقدم في المناسبة شكلاً غير مطروق، ومادة تثير جدل المتفرج وتستفز وعيه، خاصة وأن ثورة يوليو، باتت محاطة بعلامات الاستفهام، إن لم يكن الاستهجان. وفي إطار ما كان يجري من مناقشات وتقليب لأشكال الاحتفالية الممكنة- بعدما تعددت بالضرورة لقاءاتنا- رحت أحكي له عن رجل عجوز طاعن في السن جدًّا، كنت قد التقيت به ذات يوم في سوهاج،

وكان هذا الرجل يعلق دائماً على كل ما يسمع من حكايات وشكاوى الناس في المقهى المتواضع الذي ينوي في أحد أركانه، بما معناه «أن ولد عبد الناصر سيعرف حتماً، وسيعدل الحال المائل»، وأخذتني تعليقات الرجل المكررة بأدائه نصف الغائب عن الوعي تقريباً، ونبرة إيمانه الصوفية، دون أن يجد من الأصدقاء غير ضحكات مكتومة، أو بسطات، أو إهمال ولا مبالاة لا يلبث خلاله المتحدثون أن ينهمكوا فيما يحكون، وسألت عن يقصد ب«ولد عبد الناصر»، فعلمت أنه يقصد «الرئيس جمال عبد الناصر». وأدركت أن الصعيدي العجوز يعاني مما يمكن اعتباره حالة «تثبت تاريخي»، فلم يشأ أن يصدق أن «عبد الناصر» توفي منذ سنوات بعيدة، وأنه معقد آماله في إيجاد حل ما يعانیه، أو يستمع إليه من مشكلات، وتجاوز الأيام الصعبة.

والواقع أن حكاية الصعيدي العجوز ألفت بظلمها طويلاً، واستفزت خيالي لتجد حياتها لا في أحد مقاهي قرى سوهاج المتواضعة، ولكن خادماً على ضريح «الزعيم» في منشية البكري، يشهد من يذكرونه بالزيارة في المناسبات المختلفة، ويغشي عينه بالذكريات التاريخية الغامضة، والأيام الصعبة التي اجتازها «الزعيم» وخرج منها أقوى مما كان، وكأنه أحد أقطاب الصوفية. وقلت «لأحمد»: إن هذا الرجل يمكن أن يكون مفتاح الشكل لعمل درامي عن ثورة يوليو، ولدعوه «عم آدم»، العجوز الذي يعيش بعين خياله إشراقات بما يشاء من أحداث تاريخية ترتبط بالزعيم بينما يمثل فيها الاستجابة التلقائية بين أبسط شرائح المجتمع المصري. واستهوت -بطبيعة الحال- الصورة المسرحية، خيال «أحمد»، حيث علاقة «آدم» بالزعيم ومنظر ضريحه الذي يمكنه أن يفتح عنه فيخرج منه متدفقا بذكرياته، فضلاً عما يقترن بهذا المشهد من حيلة، أو ميكانيزم في الديكور وفي الإضاءة، مضافاً بالموسيقى وغناء جماعات المريدين حول الضريح. وإذا بعم «أحمد عبد الجليل»، لا عم «آدم»، يباغتني بالسؤال: آخذ منك الشغل ده إمتى يا عم سيد؟، وأسقط في يدي، فلم أكن أتوقع

أو أنتظر أن يسفر «أحمد» عن مطالبتي بكتابة الاحتفالية، وأن أتخلى - ولو مؤقتًا - عن عملي في الرسالة.

وعلى أية حال، فقد شغلت - في الفترة التي تلت هذا اللقاء - بتخليق مجموعة من الصور الدرامية ذات الطابع البانورامي، عن الأحداث المفصلية التي مرت بمصر وبثورة يوليو، وبدت وكأنها أيامًا صعبة في حياة «ناصر»، تربط بينها علاقته بعم «آدم» خادم الضريح وممثل القوى الشعبية، وقد عمدت إلي تكتيك «الفوتو-مونتاج» الذي يتيح تصوير عدة بؤر درامية يتولد التوتر بينها مثلما يتولد داخلها. فاستكشفت في اللوحة الأولى - مما بين يدي من مراجع - المشهد المصري إبان حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢، وكيف اضطرت الوزارة الوفدية للاستعانة بالجيش لحفظ النظام وحماية الممتلكات، وفي الوقت نفسه إعلان الأحكام العرفية، وكيف تولدت فكرة أن يستغل «الضباط الأحرار» الظرف ويعلنوا الثورة، ولكن خمدت الفكرة وتأجلت. وفي اللوحة الثانية خلقت صورة المشهد المصري بمختلف القوى السياسية فيه إبان «أزمة مارس» بما استدعته من مواقف ضد أو مع استمرار مجلس قيادة الثورة. وفي اللوحة الثالثة «أزمة السويس» استكشفت تداعيات العدوان الثلاثي على مستوى قيادة الثورة، والقوى الرجعية التي تحدث باسمها «سليمان حافظ» مطالبة برحيل عبد الناصر وإعادة «محمد نجيب» للرئاسة، والقوى الشعبية التي التفت حول قيادتها في أفعال المقاومة. وفي اللوحة الرابعة توقفت عند التفاعل بين هذه القوى نفسها خلال ما يعرف بربيع ٦٢، حيث كان يجري التحضير لإصدار الميثاق، عقب إصدار قوانين وقرارات يوليو الاشتراكية، وما تلاها من انهيار مشروع الوحدة مع سورية. وسيدرك القارئ بسهولة كما أدرك المتلقي أثناء العرض، أن هذه اللوحة تتضمن بؤرة درامية بشخصيات متخيلة مثل «محمود بك، وعصمت، والضباط رفعت سنكح»، ولكنها رغم ذلك تندمج في وقائع تاريخية

توافرت في مراجع الفترة. وأذكر أن تولد تخطيط للوحة خامسة عن هزيمة ١٩٦٧، ولكن استغني عنها لسببين أولهما: زمن العرض، وثانيهما فكرة درامية أخرى - لست أدري متى يمكن أن تتحول إلي واقع ولو ممكن - تود لو ركزت الانتباه على العلاقة بين «جمال عبد الناصر - عبد الحكيم عامر»، التي اكتسبت طابعًا إشكاليًا خلال أزمة السويس، وزاد تعقيدها مع انهيار مشروع الوحدة، وبلغت ذروتها الدرامية في هزيمة ١٩٦٧، علاقة تتقاطع فيها مشاعر الصداقة والمودة عميقة الجذور، مع موضوعية محددة تربط رئيس الدولة بقائد جيشه، وتنداعي - دائمًا - على أسلوب الحكم، وتنهش في حلم التغيير الاجتماعي.

وبينما كنت أعمل في الكتابة، أسرع «أحمد» في تشكيل فريق العمل، وكان يتلقف مني ما أنجزه، ويبادر لإعداد جلسات العمل التي طالما جمعني مع الشاعر «عبد الستار محمود» الذي أفاد كثيرًا بمعارفه ومناقشاته وذكرياته التي كان يستعيدتها متقدا بالحماسة، ولا سيما في تصوير النغمة الشعورية التي ينبغي أن تسود علاقة «جمال - آدم» وتدمج وعي آدم بالحاضر في وعيه بالماضي. كما جمعني جلسات عديدة بالملحن البورسعيدي «رجب الشاذلي» الذي قدم أبداع ما سمعت له من ألحان متعددة الخطوط براقة التركيب، مع الحرص الواعي على تفجير ذاكرة المتلقي.

وفي الوقت نفسه كان الصديق «صبحي السيد» - الذي أصبح الآن من أهم مهندسي ديكور المسرح المصري - يجتهد في تقديم حلول المنظر المسرحي، بما يخدم تكنيك «الفوتو - مونتاج» في الكتابة. وفي السياق نفسه كان فريق الممثلين يتشكل - وبصورة عفوية - على أساس وطني!، فجمع إلي جانب عناصر من فرقة الجيزة القومية - وبتذاك - عناصر من شبرا، وفرقة القاهرة، والمنصورة، وطلاب من المعهد العالي للفنون المسرحية قادهم في النهاية أستاذهم النابه «سامي عبد الحليم» في دور «آدم»، وقدم بهم «أحمد عبد الجليل» - في تقديري - واحدا من أفضل وأهم أعماله الإخراجية.